

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ - ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم الغنبي

المحاضرة الثانية والثلاثون

ميثاق (حلف) بغداد عام ١٩٥٥ وموقف الحركة الوطنية العراقية منه

عُقد هذا الميثاق^(١)، بعد زيارات متبادلة بين المسؤولين العراقيين والأتراك، ففي تشرين الأول ١٩٥٤ زار نوري السعيد تركيا، وبعد شهرين زار عدنان مندرس رئيس الوزراء التركي بغداد ودارت بين الجانبين مباحثات حول وجوب إيجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامتها من خلال ميثاق بين الطرفين يرمي إلى توسيع التعاون المذكور لصد أي اعتداء يقع عليهما من داخل منطقة الشرق الأوسط أو من خارجها (أي من الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته)، وأنه من الضروري والمفيد انضمام غيرهما من الدول إلى هذا الميثاق^(٢).

(١). للمزيد عن مقدمات الميثاق ومواده وبنوده ومواقف الرأي العام العراقي ومواقف الدول العربية منه، ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية... ج٩، ص ٩٤، ص ٢٥٤-٣١٦؛ المؤلف مجهول، ميثاق بغداد، حقائق يُبسّطها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٦)؛ فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ٣٠٣-٣٨٩؛ عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-٨ شباط ١٩٦٣، مطبعة جميل، ط٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٨٣-٩٢؛ علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية - البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨؛ بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٢٦١-٢٨٠؛ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ١٥-١٨. (٢). عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص ٨٣-٩٢؛ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق... ص ١٥-١٨.

يمكن تحديد بداية ميثاق بغداد أو ما يعرف باسم المعاهدة المركزية Central Treaty Organization (CENTO) في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٥ عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقاً ينص على ((تعاون الدولتين في مجالات الأمن والدفاع)). وقد تلا عقد هذا الميثاق انضمام بريطانيا إليه في نيسان ١٩٥٥ وأعقب ذلك انضمام باكستان في تموز عام ١٩٥٥ وإيران في تشرين الثاني عام ١٩٥٥ فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن عضويتها كاملة في سنواته الأولى وأصبح هذا التحالف معروفاً بميثاق بغداد^(٣). كان الدافع الأكبر وراء إنشاء هذا الميثاق الذي جاء بتخطيط من الولايات المتحدة، هو الموقع الاستراتيجي المتميز لمنطقة الميثاق، إذ أن هذا الموقع يمتلك العديد من العناصر المهمة إذ تُعد دول الميثاق منطقة نفوذ مهمة للقوى الاستعمارية، حيث تتركز فيها مصالحها الاقتصادية بشكل كبير بفضل المخزون الهائل من النفط في أراضيها^(٤). كما إن هذه المنطقة متاخمة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي ((أن الدوافع التي أملت على الدول الغربية أن تتبنى هذا المشروع ترتبط بالقيمة الاستراتيجية الهائلة لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية العسكرية بوصفه متاخماً للاتحاد السوفييتي ومن الناحية الاقتصادية بوصفه مركز أكبر احتياطات معروفة من البترول في العالم))^(٥).

وعلى هذا الأساس فإنها تمثل البوابة التي يمكن من خلالها التوغل إلى منطقة الشرق الإسلامي بأسرها. وهذا ما يحتم على الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ان تسعى لغلقتها بوجه التوسع السوفييتي^(٦). كما إن منطقة الشرق الإسلامي بدأت تشهد أوضاعاً سياسية قلقة، وهذا ما يستدعي من الدوائر الغربية تقوية الانظمة التابعة من خلال تحالف عسكري يربطها بها أكثر ويوفر الحماية الكافية للأنظمة الحاكمة^(٧).

أخذ هذا الميثاق الكثير من اهتمام الرئيس الأميركي أيزنهاور Eisenhower إذ أنه كان يخطط لأن يضم الميثاق إلى عضويته دولاً جديدة من الشرق الإسلامي، كالأردن

(٣). ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية.. ج٩، ص ٢٦٥-٢٨٤؛ ويكيبيديا: الموسوعة الحرة:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٤). منتديات ستار تايمز: <http://www.startimes.com>

(٥) ينظر الموقع: <http://www.moqatel.com>.

(٦). ينظر: منتديات ستار تايمز: <http://www.startimes.com>

(٧). المصدر نفسه.

وسوريا ومصر إلا أن الاوضاع الداخلية في الاردن حالت دون أن يحقق الملك حسين رغبته. وكانت مصر ترفض فكرة الانضمام إلى أحلاف عسكرية، انطلاقاً من حساباتها السياسية الخاصة، وقد رافق هذه الفترة تأميم مصر قناة السويس، فشنت على اثر هذه الخطوة بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني هجوماً على مصر في عام ١٩٥٦، فضلاً عن الاختلاف الكبير في الاتجاهات السياسية بين دول الميثاق ولاسيماً بين الحكومة الملكية في العراق وبينها، هذا الاختلاف الذي كان يصل إلى درجة العداء الصريح. وكانت سوريا نظرتها تجاه الاحلاف مشابهة لنظرة مصر، وقد تعرضت سوريا إلى تهديد عسكري من تركيا عام ١٩٥٧. مما شنج علاقاتها ليس مع تركيا فحسب، بل مع الولايات المتحدة ايضاً باعتبارها تقف وراء تحرشات تركيا العسكرية^(٨)، فضلاً عن ذلك ان التوتر بين سوريا والعراق كان أكثر حدة مما هو عليه بين مصر والعراق، حيث انه وصل إلى حياكة المؤامرات، كما أعلنت بذلك الحكومة السورية عن اكتشافها مؤامرة تستهدف اسقاط السلطة، دبرتها حكومة نوري السعيد بالتنسيق مع السفارة الأميركية في دمشق^(٩).

وقد أخفقت مساعي نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك بإقناع عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها مصر وسورية، بالانضمام إلى الميثاق لقناعة هذه الدول الصحيحة بأن مصدر الخطر الحقيقي على المنطقة يتأتى من إسرائيل والذين يقفون وراء الميثاق وليس من الاتحاد السوفييتي^(١٠)، الذي بدأ يصبح المزود الوحيد للدول العربية المواجهة لإسرائيل بالسلح والعتاد، والذي أقيم الميثاق واقعياً لمواجهة دون سواه^(١١).

لم تنضم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق بصورة كاملة على الرغم من دورها المحرض على إنشائه. وإنما قصرت مشاركتها على الانضمام إلى عضوية لجنة النشاط الهدام وكذلك اللجنتين الاقتصادية والعسكرية التابعتين للميثاق. وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٥٩^(١٢). وبعد ثورة العراق أصبحت أمريكا عضواً عاملاً كامل العضوية في هذا

(٨). المصدر نفسه.

(٩). ويكيبيديا الموسوعة الحرة: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(١٠). ينظر: ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية... ج٩، ص٩٠، ص٢٨٤-٢٨٨؛ منتديات ستار تايمز:

<http://www.startimes.com>

(١١). ينظر: <http://www.moqatel.com>.

(١٢). ينظر: منتديات ستار تايمز: <http://www.startimes.com>

الميثاق الذي وصفته بأنه كان ((تطوراً طبيعياً من شأنه أن يدعم السلام والاستقرار وأحوال الرفاهية العامة في منطقة الشرق الأوسط كما أكدت أن الميثاق لا يمكن النظر إليه على أنه أداة للعدوان أو أنه موجه ضد أمن أية دولة من الدول))^(١٣). أما العراق الذي كان عضواً مؤسساً في الميثاق فقد انسحب رسمياً منه عقب ثورة عام ١٩٥٨ وذلك بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٥٩.

ويبدو أن الميثاق كان أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة فكرة إنشاء هذا الميثاق حيث وعدت بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للأعضاء، ولكنها لم تشارك فيه بشكل مباشر وإنما وكلت بريطانيا بالقيام به^(١٤).

أما أهداف ميثاق بغداد فقد نصت المادة الأولى من معاهدة ميثاق بغداد على أن الغرض من إقامته هو الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة. وتعهدت هذه الأطراف بموجب المادة الثالثة بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها، وكذلك بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة. أما مدة سريان معاهدة الميثاق فقد حددتها المادة السابعة بأنها خمس سنوات قابلة للتجديد مدة مماثلة، وقد كفلت هذه المادة حق الانسحاب لأي من الدول المتعاقدة وذلك بتقديم إخطار خطي قبل ستة شهور من انتهاء مفعول المعاهدة. وجلي أن هذا النص لم يراع في انسحاب العراق من الميثاق، فقد كان هو حريصاً على هذا الانسحاب. ولم تكن الدول الأطراف الأخرى بعد ثبات النظام الجديد في بغداد حريصة على استمرار العراق في عضويته لانعدام وجود الهدف المشترك بين هذا النظام وأنظمة الدول الأطراف الأخرى ونعني بذلك معاداة المعسكر الشيوعي. وقد كان مقر قيادة الميثاق في بغداد ثم نقل منه إلى أنقرة بعد انسحاب العراق منه^(١٥).

أما المنطقة الجغرافية التي يغطيها الميثاق فمع أن البيانات التي أطلقت حين إنشاء الميثاق ركزت على أمن وسلام منطقة الشرق الأوسط ككل، إلا أنه يتضح من استقراء

(١٣). ويكيبيديا: الموسوعة الحرة: <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

(١٤). المصدر نفسه.

(١٥). ينظر: منتديات ستار تايمز: <http://www.startimes.com>؛ ويكيبيديا الموسوعة الحرة:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

نصوص الميثاق أن المنطقة المغطاة جغرافياً بدفاعه هي أقاليم كل من إيران والباكستان وتركيا والعراق^(١٦).

أما موقف الحكومة العراقية^(١٧) من أحداث ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ فقد بدأت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة حملتها ضد الحريات العامة وتمهيد الطريق لانتخابات نيابية يسيطر عليها كل السيطرة ويُسكت المعارضة تمهيداً لتمرير القوانين التي ترغب بها، وذلك بإصدار عدة مراسيم عام ١٩٥٤. وقد أعطت هذه المراسيم صلاحيات واسعة للحكومة لمعالجة الوضع الداخلي وفرض سياستها بكل الوسائل الممكنة ومنها مضايقة الحريات، وذلك تمهيداً لعقد الميثاق العراقي- التركي في ٢٤ شباط ١٩٥٥^(١٨).

تركز دور الحكومة من الأحداث الداخلية بعد الإعلان عن الميثاق العراقي التركي، فقد انتهجت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة سياسةً الشدة ما حجم من دور الحركة الوطنية في التصدي للمشروع الاستعماري الجديد، وكانت وزارة الداخلية قد واجهت التظاهرات المحدودة والصغيرة بالقبض على عناصرها وتفريق المتظاهرين في مناطق الكاظمية وساحة زبيدة ببغداد^(١٩).

صعدت الحكومة من استعداداتها لمواجهة الموقف المتأزم، ولاسيما قد اشتدت التظاهرات المناهضة للميثاق في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٥ والتي هتفت بسقوط الحكومة، وانفجرت قنبلتان موقوتتان، إحداهما قرب كلية الحقوق سابقاً (معهد الإدارة حالياً) والثانية قرب السفارة التركية، وعثرت القوات الأمنية في الوقت نفسه على عدة عبوات ناسفة عند الجسر الحديدي في الصرافية وقرب كلية الحقوق، فابطل مفعولها من الخبراء^(٢٠).

(١٦). ينظر: عصمت السعيد، المصدر السابق، ص ١٠٦-١٢٤؛

<http://www.moqatel.com>

(١٧). للاستزادة عن موقف الحكومة العراقية من أحداث عقد ميثاق بغداد، ينظر: قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨..، ص ٢٤٦-٢٤٨.

(١٨). ينظر: منتديات ستار تايمز: <http://www.startimes.com> ؛ ويكيبيديا الموسوعة الحرة:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(١٩). جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية..، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢٠). المصدر نفسه، ص ١٢٤؛ قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨..، ص ٢٤٧.

على أثر الخلاف العراقي المصري حول الميثاق العراقي التركي ورفض مصر لانضمام العراق له، وصل وفد عربي إلى بغداد ممثلاً لرؤساء الحكومات العربية في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٥^(٢١)، وخلال وجود الوفد في بغداد حدثت تظاهرات متعددة هدفها إظهار معارضة الشعب العراقي للميثاق أمام الوفد العربي، ووقعت مصادمات بين المتظاهرين والشرطة أدت إلى مقتل شرطي واحد في تظاهرة يوم ١ شباط ١٩٥٥ في الرصافة، بينما امتازت تظاهرة الكرخ بالعنف بين قوات الأمن من الشرطة والمتظاهرين، جرح فيها (٧) من أفراد الشرطة واعتقل (٤٥) متظاهراً^(٢٢).

وتصدت الشرطة لتظاهرة في مدخل سوق الشورجة في شارع الرشيد تحمل لافتات تدعو إلى إسقاط الوزارة كونها وزارة للأحلاف العسكرية الاستعمارية وتمّ تفريق هذه التظاهرة من الشرطة. ويبدو أنّ وزارة نوري السعيد نجحت في إفشال الحركة الوطنية في تحريك الجماهير ضد الميثاق، وهذا الأمر مرده إلى سياسة الشدة التي اتبعتها الحكومة من عمليات اعتقال وإسقاط الجنسية وغيرها من الإجراءات التي وصفت بالإرهابية من المعارضة الوطنية، التي جعلت موضوع إلغاء الميثاق هدفاً أساسياً من أهدافها الوطنية حتى ١٤ تموز ١٩٥٨^(٢٣).

(٢١). قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨..، ص ٢٤٧؛ فيبي مار، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧٠.

(٢٢). جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية..، ص ١٢٦.

(٢٣). قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨..، ص ٢٤٧.